مجلة الحكمة للدراسات التاريخية
Eissn :2600-6405 Issn : 2353-0472
المجلد **10** / العدد: **4** (**2022**)، ص: **49-58**

دور قانون الألواح الاثني عشر في كتابة تاريخ روما

أ.عبد الحي عبلة
جامعة الجزائر 2 (الجزائر)، ablatebessa2@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/10/19 تاريخ القبول: 2022/11/24 تاريخ النشر: 2022/12/12

ملخص:
تتناول هذه المداخلة دراسة دور الألواح الإثني عشر في كتابة تاريخ روما، فكما هو معلوم أن المجتمعات القديمة انطلقت في تنظيم العلاقات بين مجتمعاتها على الأعراف والتقاليد، ومع مرور الزمن تطورت في شكل قوانين ونظم، كما هو الحال بالنسبة لروما القديمة؛ عرفت هذه الأخيرة أولى قوانينها بما يعرف لدى المؤرخين قانون الألواح الإثني عشر، والتي كان لها دور كبير جدا في مسار الجمهورية الرومانية والتي أخذت أشكالا أكثر تطورا في العهد الامبراطوري، ولم تتوقف أهمية هذه القوانين هنا فحسب بل أصبحت من أهم المصادر الأثرية التي يجب الاعتماد عليها في معرفة بعض جوانب الحضارة الرومانية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
كلمات مفتاحية: روما، القانون، الألواح الإثني عشر، الجمهورية الرومانية، المصادر الاثرية.

Abstract:
This intervention deals with the study of the role of the Twelve Tablets in writing the history of Rome, As it is known that ancient societies set out to organize the relations between their societies based on customs and traditions, and with the passage of time they developed in the form of laws and regulations, as is the case with ancient Rome, The latter knew its first laws with what

historians know as the Law of the Twelve Tablets, which had a very big role in the course of the Roman Republic, which took more developed forms during the imperial era. In knowing some aspects of the Roman political, economic and social civilization.

Keywords: Rome, Law, Twelve Tablets, Roman Republic, archaeological sources.

***المؤلف المرسل:** أ. عبد الحي عبلة

1. مقدمة

نال موضوع القانون الروماني أهمية كبيرة في كتابات المؤرخين سواء في العصور القديمة أو حتى الحديثة. نظرا لارتباطه بجميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الدينية. وما يبرهن على ذلك تعدد مصادر التشريع الروماني. التي من أهمها قانون الألواح الاثني عشر باعتباره أول مصدر أثري سجل في تاريخ القانون الروماني ومن هنا يتبادر إلينا الإشكال الأتي. فيما يتمثل قانون الألواح الاثني عشر؟ وما هو دوره في كتابة تاريخ روما؟

2. ظهوره:

شعر الرومان كغيرهم من الشعوب بحاجتهم إلى تدوين قواعدهم العرفية في منتصف القرن الخامس قبل الميلاد، والأمثلة على ذلك كثيرة فمجموعة حمو رابي في بابل ترجع إلى 2000 قبل الميلاد ودرا كون حوالي 620 قبل الميلاد وتلتها مجموعة صولون 600 قبل الميلاد.

فالقانون الروماني في العهد الملكي لم يكن مدونا بل كان يعتمد على الأعراف والتقاليد والأساطير الدينية وبعض المراسيم والتشريعات الملكية, وكانت مهمة القضاء في الغالب توكل إلى رجال الدين الذين يفسرون الأعراف والتقاليد حسب أهواءهم ومصالح طبقة النبلاء بشكل خاص.[1] لكن سرعان ما تطور ذلك مع تطور

الظروف الاجتماعية والاقتصادية المختلفة للمجتمع الروماني , وامتد سلطانه بعد أن كان موضوعا ليحكم مدينة روما فقط , إلى سائر أنحاء ايطاليا , ثم إلى كافة أرجاء الإمبراطورية في فترة لاحقة , وعلى اختلاف الشعوب والأجناس التي خضعت لها ,بما صاحب ذلك من اتساع في أحكامه وتطورها بما يجعلها مواتية لكل هذه الشعوب [2].

وقد صدرت في عهد الجمهورية عدة تشريعات ذات أهمية في تاريخ القانون الروماني على أن أولها جميعا هو قانون الألواح الاثني عشر (lex duodecim tabularum). [3] ومن جملة ما تفق عليه المؤرخون أن هذا التشريع المكتوب كان له الأثر الأكبر في تطوير النظم القانونية الرومانية[4].

والسبب في وجود هذا القانون يرجع إلى النجاح الذي تحقق للطبقة العامة الغالبة في المجتمع الروماني بعد نضال طويل ضد الارستقراطيين[5] ,الذين أضرت بهم أحكام النبلاء من اجل الحصول على حقوقهم وفي مقدمتها تدوين القواعد العرفية التي كانت تشكل مصدر القانون الروماني القديم ,لتكون معلنة ومحددة لجميع أفراد المجتمع [6], وبموجب اتفاق الجبل المقدس استطاعوا إجبار الكهنة والنبلاء والقضاة الذين يمثلونهم على تدوين القانون[7] , الذي ظل سرا مكنونا في صدور الكهنة [8] ففي حوالي 450 قبل الميلاد تألفت لجنة مكونة من عشرة رجال جميعهم من الأشراف ويذكر أن احدهم –ابيوس كلوديوس- وهو من الأشراف كان له ميول ديمقراطي [9] وهم (decemviri legibus scribundis) عهد إليهم بتدوين القانون الذي كان مطبقا وقتذاك , ولا يستبعد أن يكون قد سبق تكوين هذه اللجنة إرسال بعثة مكونة من ثلاث ارستقراطيين إلى بلاد الإغريق لتنقل إلى روما قوانين "صولون" المشرع الإغريقي المشهور ويقال أن ذلك استغرق مدة ثلاث سنوات*[10] ,من جهته تيت ليف يرى أن مهمة هذه البعثة إيجاد قوانين من اجل إحقاق الحرية والمساواة بين الجميع كبار وصغار (أشراف وعامة)[11].

وقد أنجزت هذه اللجنة المهمة الموكلة إليها في فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز السنة, أصدرت بعدها قانونا منقوشا في عشرة ألواح [12] عرضت على مجلس الشعب فوجد أنها غير وافية , فتشكلت في العام التالي 450 قبل الميلاد لجنة ثانية دخل في عضويتها بعض أفراد العامة [13] أضافت إلى هذه الألواح العشرة لوحتين أخرتين فأصبح عددها اثني عشرة لوحا ,وقد نقشت على البرونز-وقيل على خشب[14]- ونصبت في الساحة العامة وأصبحت بذلك تشريعا ساريا على الجميع .

هناك خلاف حول الظروف التي وضع فيها هذا القانون، فهناك من ذهب إلى إنكار صدوره في سنة 451.450 قبل الميلاد كما يروي المؤرخون الرومان والإغريق (ومن بين هؤلاء المنكرين العالم الايطالي pais, والعالم الفرنسي Lambert . , هذا الأخير الذي قال انه لا يمكن التسليم أن هذه الألواح مجموعة قانونية لها صفة رسمية ,وإنما هو عبارة عن ديوان من الحكم والأمثال وتجميع نبذات من القواعد العرفية المختلفة الأصل والتاريخ , ويرجع وضعه إلى عام 200 ق.م .

3. أحكامه:

ولكن الرأي الذي يقول به جمهور علماء القانون الروماني هو انه مهما تكن هذه الظروف فان تدوين قانون الألواح الاثني عشر يعتبر المحاولة الوحيدة للتجميع العام الذي قام به الرومان قبل جستيان [15], وقد يتساءل البعض عن كيفية وصول محتوى الألواح ألاثني عشر إلينا والواقع أن هذا القانون لم يصلنا مباشرة ولم تبقى لنا من تلك الألواح التي نقش عليها القانون ولا تلك النسخ الكثيرة التي نقلت عنها على ورق البردي , ويرجع المؤرخون ذلك إلى أن هذه الألواح قد اندثرت بعد حريق روما على يد قبائل الغال في سنة 390 قبل الميلاد.

ولكن أحكام هذا القانون قد وصلتنا عن طريق فقهاء الرومان في العصرين الجمهوري والإمبراطوري ,عن طريق المؤرخين والخطباء وعلماء النحو[16]

عنوان المقال: دور قانون الألواح الاثني عشر في كتابة تاريخ روما

تضمن قانون الألواح الاثني عشر ثلاثة مواضيع مهمة ورئيسية نجملها فيما يلي:

- تحقيق العدالة والمساواة في الحقوق بين طبقتي الأشراف والعامة
- ضمان حماية الحقوق للمواطنين
- تحديد السلطة (المطلقة) للقضاة [17]

ويمكن تحديد الأنظمة التي تناولها هذا القانون في الأمور التالية:

- نظام الدعاوى: كانت الشكلية هي السمة الرئيسية لإجراءات التقاضي في القانون الروماني. مما كان يترتب عليه أن أي خطأ فيها يعرض الفرد لفقدان حقه في تقديم دعوى وبالتالي ضياع حقه الذي أراد أن يحميه.. فتناولت الألواح الثلاثة الأولى من القانون نظام الدعاوى وقسمت الدعاوى -دعاوى القانون- إلى قسمين الأول أطلق عليه الدعاوى التقريرية والثانية الدعاوى التنفيذية[18]. (الشكل رقم 1)
- نظام الأسرة: تناول اللوحان الرابع والخامس أحكام رب الأسرة الرومانية أي القواعد الخاصة بالزواج والطلاق والسلطة الأبوية والميراث.
- أحكام الأموال والتصرفات القانونية: تناول أحكام هذه الأمور اللوحين السادس والسابع.
- أحكام الجرائم: بحثت الألواح الخمسة الأخيرة في نظام الجرائم فقسمتها إلى:

ا - جرائم عامة: وهي التي تمس المصالح العام وتتولى الدولة إيقاع العقاب كالخيانة العظمى والحريق والقتل.

ب - جرائم خاصة : وهي التي يقع ضررها على الأفراد كجريمة السرقة والاعتداء على الغير[19] ويعتبر هذا القانون أول وأقدم قانون قسم الجرائم .

وقد تميزت من حيث مضمونها بعدة أمور منها:

اتسمت أحكاها بالشكلية والرسمية على عكس المدونات الإغريقية وذلك يرجع إلى أن المجتمع الروماني كان مجتمع زراعي قليل المعاملات التجارية –على الأقل في تلك الفترة_[20] .

لم يعمد واضعي قانون الألواح ألاثني عشر إلى تدوين كل القواعد القانونية اللازمة لحكم المجتمع الروماني بل اقتصروا على تجميع التقاليد والقواعد العرفية التي كانت غامضة أو محل جدل وخلاف بين العامة والأشراف مع إدخال بعض التعديلات[21]. كما تعرضت القوانين بشيء من التفصيل لنظم العقوبات وإجراءات التقاضي وهو ما كان يطمح له العامة حتى يتسنى لهم كيفية تطبيق القانون والاستفادة من الحقوق.

إن عبارات هذا القانون قد صيغت بأسلوب شعري موجز حيث تنتهي فقراته بصورة متشابهة. كما انه لم يخلو تماما من الأحكام الدينية. وتناول هذا القانون قضايا الأسرة كشكليات انعقاد الزواج وحصول الطلاق والأولاد الشرعيون والوصاية والإرث وتناول أيضا الحقوق العينية كالملكية العقارية وانتقال الملكية والالتزامات, وعالج الجرائم العامة (القتل, التسبب الحريق , الشهادة الكاذبة) والجرائم الخاصة (السرقة , الاعتداء على الغير).[22]

كما سهل للمواطنين الرومان التواجد أمام القضاء واقر لهم ببعض الحقوق العائلية وحدد الجرائم الرئيسية.

4. القيمة الحضارية لقانون الألواح الاثني عشر.

يقول اورلان .(ج) انه لا يمكن فصل المجتمع عن القانون وان نشأة هذا الأخير مرتبطة بنشوء مصادره , وعندما تفتقد هذه المعايير فان المجتمع لا يزال في حالة بدائية[23]و تظهر الغاية من دراسة القانون في فهم الأفكار والقواعد القانونية النافذة وأسلوب تطورها , كما أن الاطلاع على تطور الفكر القانوني يكشف عن الجوانب

الثقافية والمستوى الحضاري للشعوب [24]. فالرومان استطاعوا أن يجعلوا من العرف القديم قانونا[25].

ولذلك فان قانون هذه الألواح قد شكل منعكسا حقيقيا في تاريخ القانون الروماني فهو يعتبر أقدم منصب تشريعي في الدولة وقد كان نقطة الانطلاق بالنسبة إلى تطور الحق المدني الروماني. وبداية ظهور الحقوق الفردية ولو بشكل محتشم[26], فهذا القانون يمثل شهادة مهمة للقانون الطبيعي فهو وثيقة تاريخية ثمينة مثل الإلياذة والأوديسة[27], وبقيت قوانين هذه اللوحات القوانين الأساسية للدولة مع تعديلات طفيفة طرأت عليها من جراء التفسيرات التي صاحبت تطبيق هذه القوانين .ورغم أن هذه اللوحات جاءت بدائية في نواح كثيرة منها ,فإنها تدل على تطور القانون الروماني تطورا ملموسا ,إذ فصلت بين الدولة والدين في مجال القانون .[28]

فقد قال شيشيرون في هذا الشأن أن هذا القانون يفضل على جميع كتب الفلاسفة وبالحقيقة إذا تبصرنا فيه معتبرين الزمان الذي وضعت فيه نجدها مشكاة هدى سطعت في ذلك الغد الدامس[29] . كما تكمن قيمة هذه الألواح القانونية أنها أرخت لفترة زمنية محددة من تاريخ الجمهورية الرومانية ووضحت بعض الجوانب الحضارية كتعريجها على أهم القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

فالتغيرات السياسية في نظم الحكم في روما الجمهورية وما أدى إليه من انفصال السلطة السياسية عن السلطة الدينية وإنشاء المجلس المئوي من أفراد طبقة العامة والأشراف معا ثم انتظام الطبقة العامة في مجالس شعبية خاصة بهم على غرار مجالس الأشراف الارستقراطية وانتخاب العامة زعماء لهم يدافعون عن مصالحهم وحقوقهم تجاه سلطة الأشراف وقراراتهم وما أدى كفاح الطبقة العامة

إلى إصدار ونشر قانون الألواح الاثني عشر ....كل ذلك له كان له اكبر الأثر على تطوير النظم السياسية والقانونية في روما الجمهورية [30]

وعليه فقد اعتبرها هامبرت ميشال من أبرز الأحداث السياسية في روما الجمهورية. لأنها أصبحت أكثر ديمقراطية في القرن الخامس والقرن الرابع على غرار النموذج اليوناني دائمًا [31], كما سلطت الضوء على التأثيرات الإغريقية على مجرى أحداث روما.

وبالنسبة للجانب الاقتصادي فقد حددت مثلا حرية كل شخص في الرعي وانه يمكن رفع دعوى على مالك الحيوان الذي افسد الحقل وذلك بإصلاح الضرر [32] ويستدل في ذلك بوشود (س) بقوله أن الرومان في هذه الفترة أولو عناية خاصة للثروة الغابية فوفقا لما ورد في الجداول الاثني عشر انه إذا قام شخص بقطع أشجار بشكل خفي بقصد إصابة وعدم الاستفادة فعليه دفع غرامة مالية جراء كل شجرة مع مصادرة ثلث أملاكه[33] .وينصح بهذا القانون ليس فقط كنموذج للتشريع , ولكن أيضا في كثير من النواحي الأخرى فهو يلقي الضوء على على الفقهاء الذين علقو علية امثال (جايوس)[34] المؤرخين والشعراء الذين غالبا ما يستشهدون بهذا القانون وكان فهي توفر للنحويين أقدم الكلمات للغة اللاتينية.[35]

ومما تجدر الإشارة إليه أن وضع هذا القانون على مرأى الجميع يدل انتشار القراءة الكتابة في تلك الفترة مما دفع بهذا الشعب إلى ضرورة التدوين [36] . وبالرغم من القيمة القانونية لهذه الألواح إلا أنها لم تستطع مسايرة التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ,ولذا جرى تعديلها منذ أواسط القرن الثاني وامتد إلى 305 وسميت هذه الفترة العصر المدرسي للفقه الروماني .[37]

وبالرغم من ذلك يعتبر هذا القانون أقدم التشريعات الرومانية قاطبة , ولذلك اعتبره الرومان قانونهم المدني ويقصد بذلك قانون المدينة في نطاق القانون العام والخاص ,كما وصفه مؤرخي الرومان بأنه أساس القانون الروماني كله fons

omnis publici.[38] فان لم نكن نعرف قانون الجداول الاثني عشر لا يمكننا الحكم على الحياة , الحرية , حق المواطنة , الأسرة كل الأشياء التي تمثل حالة المواطن[39].

الهوامش:

---

[1]جميل بيضون شحادة الناضور اليونان والرومان دار الأمل للنشر والتوزيع، ط1 , 1991 , ص 224.

[2]الغرايبة محمد حمد نظام القضاء في الإسلام ص 17.

[3] شفيق شحاتة نظرية الالتزامات في القانون الروماني القاهرة ,1956 , ص 14.

[4]الغرايبة محمد حمد، المرجع السابق، ص 17 .

[5] Oroban (j), histoire de législation romaine, 2éd, j, E, lablé librairie Plon, paris p98.

[6] Oroban (j). Op cit, p89.

[7]جميل بيضون،شحادة الناضور ,اليونان والرومان ,دار الأمل للنشر والتوزيع , ص 224 .

-. Lefranc (E), histoire romaine, depuis la fondation de rome jusqu'à la destruction de l'empire d'occident. Septième édition, imprimerie d'ant. perisse, a lyone ,1840.p 49.

[8]شفيق شحاتة، المرجع السابق، ص 14.

[9] رضا فرج، تاريخ النظم القانونية دراسة تاريخية حضارية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 44.

*- يرى فيكو في قصة إرسال سفارة إلى بلاد اليونان أنها عبارة عن مظهر من مظاهر الغرور الكاذبة التي اخترعها الارستقراطيون وذلك لتشتيت فكر الناس لمدة ثلاث سنوات .كما ينتقد فكرة اقتباس روما قانونها المكتوب من بلاد الإغريق وانه لا أساس له من الصحة وكل ما يظهر انه ذو الهام إغريقي أصيل ما هو إلا قوانين مشتركة لكل الشعوب , فكل ما سعو إليه هو إبرازانه كان للرومان أجداد من الإغريق أي في الأصل كانوا امة متحضرة , ضعفت تدريجيا بسبب المساهمات الثقافية ,وان إعادة تفعيل الدستور البدائي لروما عن طريق التشريع للمزيد انظر Vico, M. R l'histoire romaine et les érudits français des Lumières Mélanges de l'Ecole française de Rome, Temps modernes, tome 96, n°2. 1984.p 1056.

[10] bouchaud (c) , commentaire sur la lois des duoze tables didie au premier consul , second édition ,paris p9.

; GOUJON ,tableau historique de la jurisprudence romaine, depuis la fondation ds rome jusqu'au dix - huitième siècle. Paris ,1803 ,p 37. oroban (j) ,op ,cit ,p98 .

[11] tite live. III.31.

[12] شفيق شحاتة، المرجع السابق، ص 14.

[13] oroban (j). op ,cit ,p98.

[14] lefranc (E),49.

[15] gaston may ;p 16

[16]ضا فرج، المرجع السابق، ص44.

---

[17] شهرة خالد، التشريع الروماني في العصر الجمهوري 509-27 ق م, مذكرة لنيل شهادة الماجستير, جامعة الجزائر2 , 2015/2014, ص133.

[18] منذر الفضل، تاريخ القانون، ط2 , دار تاراس للطباعة والنشر، 2005 ,ص111.

[19] الغرايبة محمد حمد، المرجع السابق، ص 18.

[20] شهرة خالد، المرجع السابق، ص133.

[21] نفسه , 134.

[22] Berriat –saint –prix. Histoire du droit romain, suivi de l’histoire de cujas. Paris 1821, p21 -25.

[23] oroban (j) , op Cit ,p 97.

[24] منذر الفضل، المرجع السابق، ص12.

[25] bouchaud (c). P12.

[26] ناظم عبد الواحد الجاسور ,موسوعة علم السياسة ,2009, ص 149.

[27] Vico, (M. R) , op cit ,p 1055.

[28] إبراهيم رزق الله أيوب، التاريخ الروماني، الشركة العالمية للكتاب، ط1, 1996,ص 106.

[29] نقلا عن نجيب ابراهيم طراد، تاريخ الرومان، مكتبة الغد , 1997, ص85.

[30] المبشر يحيى مصطفى، تاريخ القانون –القانون الروماني، ط1, 2002, ص 29ص30.

[31] Humbert Michel. La crise politique du Ve siècle et la législation décemvirale. École École Française de Rome,1990, p 287.

[32] bouchaud (c) op cit . p198. -

[33] Ibid. P 199.

[34] شحاتة توفيق، المرجع السابق , 15.

[35] bouchaud (c)op cit,p 205

[36] رضا فرج، المرجع السابق، ص44.

[37] فرج نعيم. التاريخ القديم، دمشق ,1989,ص 302.

[38] شحاتة توفيق، المرجع السابق , 15.

[39] bouchaud (c) ,op cit ,p 206 .